



السيد لويس مورينو أوكامبو، المدعي العام والسيدة فاتو بن
سودا، نائب المدعي العام (المقاضاة). الصورة: فيم فان كابيلين
ICC/Wim Van Cappellen

إلى الحقيقة وأما شعبة المقاضاة، فإن لها دوراً في عملية التحقيق ولكن مسؤوليتها الرئيسية هي متابعة القضايا أمام مختلف دوائر المحكمة. وتتولى شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون تحليل الإحالات والبلاغات، بدعم من شعبة التحقيق، وتساعد على ضمان الحصول على التعاون اللازم لأنشطة المكتب.

ويجوز للمدعي العام أن يباشر بالتحقيق عندما تحال إليه حالة من دولة طرف أو من مجلس الأمن الذي يري إلى تصحيح حالة تهدد السلم والأمن الدوليين. فضلاً عن ذلك، يستطيع المدعي العام، بموجب سلطاته، أن يشرع في تحقيق من تلقاء نفسه في إقليم دولة طرف أو ضد مواطني دولة طرف، رهناً باعتماد ذلك من الدائرة التمهيدية في المحكمة.

ويعتمد المكتب سياسة تركيز التحقيقات على الأشخاص الذين يحملون أكبر مسؤولية جنائية عن الجرائم التي ارتكبت في الحالة موضع التحقيق. وبحسب ديباجة النظام الأساسي، تكون المحكمة هي الملجأ الأخير لإقامة العدل في مصلحة المجني عليهم في جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وعلى ذلك، يجعل النظام الأساسي دور المحكمة ودور مكتب المدعي العام مكملين للأنظمة الوطنية.

وينص نظام روما الأساسي أيضاً على أن يعمل مكتب المدعي العام بصفة مستقلة. ونتيجة لذلك، لا يجوز لأي عضو من أعضاء المكتب أن يلتمس تعليمات من مصدر خارجي، مثل الدول أو المنظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية أو الأفراد، ولا أن يعمل بموجب هذه التعليمات.

مكتب المدعي العام هو أحد الأجهزة الأربعة التي تتألف منها المحكمة الجنائية الدولية. ويرأس هذا المكتب المدعي العام الذي تنتخبه جمعية الدول الأطراف، وتكون له السلطة الكاملة في تنظيم وإدارة المكتب، بما في ذلك ما يتعلق بموظفي المكتب ومرافقه وموارده الأخرى. والمدعي العام هو السيد لويس مورينو أوكامبو الذي تولى هذا المنصب في ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٣.

وتتمثل مهمة المكتب في تلقي الإحالات والبلاغات حتى يستطيع أن يقرر ما إذا كان هناك أساس معقول للشروع في التحقيقات؛ ثم إجراء التحقيقات في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، ومتابعة أعمال اتهام المسؤولين عن هذه الجرائم أمام المحكمة.

ومن خلال الاضطلاع بعمليات التحقيق والمقاضاة، يساهم المكتب في بلوغ هدف المحكمة الأشمل وهو وضع حد لإفلات مرتكبي أخطر الجرائم التي تقلق المجتمع الدولي من العقاب، وبالتالي يساهم في منع هذه الجرائم.

ويسبب المهام التي يؤديها المكتب، فإنه يتألف من ثلاث شعب.

شعبة التحقيق، وهي مسؤولة عن إجراء التحقيقات (مثل جمع الأدلة وفحصها، واستجواب الأشخاص الخاضعين للتحقيق وكذلك المجني عليهم والشهود). وفي هذا الصدد، يطلب النظام الأساسي من المكتب أن يتوسع في التحقيق بحيث يشمل وقائع الإدانة أو البراءة من أجل التوصل

السيد لويس مورينو أوكامبو، المدعي العام



في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، انتخبت جمعية الدول الأطراف السيد لويس مورينو أوكامبو من الأرجنتين ليشغل منصب المدعي العام للمحكمة. وهو صاحب تاريخ بارز من العمل في توجيه الاتهام وفي متابعة القضايا أمام المحاكم، وفي التدريس في الجامعات، ووضع الاستراتيجيات القانونية في مجالات تتراوح بين القضاء الجنائي الدولي وحقوق الإنسان، ومكافحة الفساد وحماية الصحفيين. وفي عام ١٩٨٤، كان هو الذي قاد التحقيقات ضد تسعة من كبار قادة الجيش، من بينهم ثلاثة رؤساء دولة سابقين، من أعضاء الجماعة العسكرية التي حكمت الأرجنتين بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٠. وأدت المحاكمة بعد ذلك إلى إدانة خمسة من المتهمين، وكانت هي أول قضية، منذ محاكمات رجال النظام النازي في نورمبرغ، يتهم فيها أفراد لمسؤوليتهم عن القتل الجماعي. وأثناء تلك المحاكمات، قدم السيد مورينو أوكامبو أدلة عن ٧٠٠ تهمة شملت «القتل العمد والاختطاف والتعذيب»، واستدعى ٨٣٥ شاهداً واستشهد بألاف من المستندات. وبعد ذلك، تولى توجيه الاتهام إلى المسؤولين عن القتل الجماعي أثناء التمرد العسكري في الأرجنتين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٢. وبعد عشر سنوات من محاكمة أعضاء الجماعة العسكرية، اشترك السيد مورينو أوكامبو في قضايا شهيرة في المجال الجنائي الدولي، شملت تسليم مسؤول النازي السابق إريك برايبك إلى إيطاليا، ومحاكمة الشرطة السرية في شبلي عن إغتيال الجنرال كارلوس براتس واتهام قادة عسكريين بسوء التصرف أثناء حرب فولكلاند أو المالفيناس. وكان السيد مورينو أوكامبو عضواً في المجلس العالمي لمنظمة الشفافية الدولية وأستاذاً زائراً في كل من جامعتي ستانفورد وهارفارد.

السيدة فاتو بن سودا، نائب المدعي العام (المقاضاة)



في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، انتخبت جمعية الدول الأطراف السيدة فاتو بن سودا من غامبيا نائباً للمدعي العام. وهي مسؤولة عن شعبة المقاضاة في مكتب المدعي العام. وقبل انتخابها، كانت تعمل مستشاراً قانونياً ووكيلاً للمدعي العام أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في آروشة، تنزانيا، ثم ترقّت إلى منصب المستشار القانوني الرئيسي ورئيس وحدة الاستشارات القانونية. وقبل أن تعمل في تلك المحكمة، كانت مديراً عاماً لمصرف تجاري رئيسي في غامبيا. وبين عامي ١٩٨٧ و ٢٠٠٠، عملت على التوالي كممثل قانوني أقدم للحكومة، ثم كممثل قانوني رئيسي، ونائب مدير شعبة الاتهام الحكومية، ومحامياً عاماً، والسكرتير القانوني للجمهورية، ثم وزيراً للعدل، وبهذه الصفة كانت هي المستشار القانوني الرئيسي لرئيس جمهورية غامبيا وللمجلس وزرائها. واشتركت أيضاً في المفاوضات على إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية، وبرلمان أفريقيا الغربية، والمحكمة التابعة للجماعة المذكورة. وكانت مندوبة في كثير من مؤتمرات الأمم المتحدة عن مكافحة الجريمة، وفي اجتماعات وزارية لمنظمة الوحدة الأفريقية عن حقوق الإنسان، وكانت مندوبة غامبيا في اجتماعات التحضير للمحكمة الجنائية الدولية. وتحمل السيدة بن سودا درجة ماجستير في القانون البحري الدولي وفي قانون البحار، وبهذه الصفة تعتبر الخبير القانوني الأول في القانون البحري الدولي في غامبيا.

